عجز الموازنة العراقية وأثره على التنمية المستدامة

The Iraqi Budget Deficit and Its Impact on Sustainable Development

م. و. نور عرنان واخل سعيد الشمري
الجامعة التقنية الوسطى/ الكلية التقنية الادارية - بغداد

المستخلص

تمثل الموازنة العامة الوسيلة التي تستخدمها الحكومة لتحقيق خططها المالية في إشباع الحاجات العامة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في القطاعات الانتاجية المختلفة ، كالقطاع الصحي والبيئي والزراعي والصناعي والسياحي. ولكن تصطدم تلك المساعي والمبادرات بعقبة، تتمثل بالعجز الذي يصيب الموازنة العامة، جراء التفاوت بين النفقات العامة والإيرادات اللازمة لتغطيتها. بسبب اعتماد خزينة الدولة على الإيرادات النفطية بنسبة كبيرة، وقلة مساهمة القطاعات الانتاجية، وزيادة الإنفاق الحكومي في مجالات غير مُنتجة، لاسيما مع تفشي الفساد المالي والإداري. فضلًا عن التحديات السياسية والأمنية التي تؤثر على الاستثمارات ، والنمو الاقتصادي. مما يعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تتمحور حول تحقيق توازن بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتعليمية للوجود البشري. ومع ارتفاع معدلات الفقر والجوع والبطالة حول العالم ، وتدني مستويات الخدمات الصحية والتعليمية والبيئية ، توجهت اقتصادات الكثير من الدول نحو الاهتمام بالتنمية المستدامة، والنهوض بالتنمية البشرية، وخلق بيئة صحية نظيفة آمنة خالية من الأمراض، ويتوفر فيها العيش الكريم، وتعزز الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للإفراد.

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة ، العجز ، التنمية المستدامة ، الإيرادات العامة ، النفقات العامة ، الخزينة العامة

Abstract

The general budget serves as the tool utilized by the government to implement its financial plans aimed at meeting public needs and achieving sustainable development goals across various productive sectors, such as health, environment, agriculture, industry, and tourism.

However, these efforts and initiatives face a major obstacle: the budget deficit, which arises from the disparity between public expenditures and the revenues required to cover them. This deficit is primarily due to the state's heavy reliance on oil revenues, the limited contribution of productive sectors, and the increase in government spending on non-productive areas, particularly in the context of widespread financial and administrative corruption. Additionally, political and security challenges negatively impact investments and economic growth. These factors collectively hinder the achievement of sustainable development goals, which revolve around balancing the economic, social, environmental, and educational needs essential for human existence. With the rising rates of poverty, hunger, and unemployment worldwide, coupled with the deterioration in the quality of health, education, and environmental services, many economies have turned their attention towards sustainable development, promoting human development, creating a healthy, clean, and safe environment free from diseases, ensuring a decent standard of living, and enhancing the economic and social well-being of individuals.

Keywords:
General Budget, Deficit, Sustainable Development, Public Revenues, Public Expenditures, State Treasury

المقدمة

تعد الموازنة العامة الأداة التي تستخدمها الحكومة في تحقيق أهدافها العامة المتمثلة بإشباع الحاجات العامة للأفراد وصولاً إلى تحقيق الصالح العام ، من خلال تمويل القطاعات الحيوية، كالقطاع الصحي والاقتصادي والبيئي والاجتماعي وقطاع التربية والتعليم وغيره من القطاعات، مما يقود في النهاية إلى تحقيق التنمية المستدامة، من خلال ترشيد موارد الدولة واستثمارها بالشكل الملائم الذي يحقق المنافع لأفرادها مع ضمان ديمومتها، وبذل العناية في المحافظة عليها، لتستفيد منها الأجيال القادمة ، مما يحقق الرفاهية للجميع .إذ تهدف التنمية المستدامة إلى القضاء على الفقر والبطالة، ورفع المستوى المعيشي الهش، وتوفير بيئة صحية، وضمان المستوى المناسب من التعليم، ودعم الاقتصاد الوطني والنهوض به، ودعم القطاع الخاص . ولكن تحقيق ذلك من خلال الموازنة العامة يصطدم بعقبة تتمثل بالعجز الذي يعرقل تنفيذ تلك الأهداف. إذ عانت الموازنات العراقية من تفاوت كبير بين الإيرادات والنفقات العامة. فلا يوجد توازن بينهما، والأسباب متعددة وكثيرة تؤدي في المحصلة النهائية إلى حدوث فجوة عميقة بينهما، وحاجة ملحة ومستمرة للإنفاق على المجالات الحيوية المختلفة ، كالإنفاق

على قطاع الصحة والتعليم والزراعة والصناعة والنهوض بالقطاع الاجتماعي والبنى التحتية المتهالكة، ومواجهة الارتفاع المتزايد في مستويات الفقر والبطالة. وفي ظل اعتماد خزينة الدولة على مصدر محدد لتمويل الانفاق المتمثل بالإيراد النفطي وتجاهل المصادر الأخرى، كالإيرادات الضريبية من جهة وارتباط اسعار النفط صعوداً ونزولاً بمدى الاستقرار الاقتصادي العالمي من جهة أخرى، جعل ذلك المصدر عاجزاً أمام الحاجة المتزايدة للإنفاق الحكومي ، مما دفع الحكومة إلى معالجة تلك الفجوة من خلال اللجوء إلى الديون، لاسيما الخارجية منها ، فأصبحت الأخيرة عبئاً ثقيلاً على موازناتها العامة يرهق كاهل الجيل الحالي والأجيال المقبلة على حد السواء . مما يتطلب من الحكومة أجراء تعديلات على خططها المالية، وتبني خطط مالية جديدة تتناسب مع الوضع المالي المتدهور للخزينة ، من خلال تبنيها لموازنة البرامج والاداء، والابتعاد عن موازنة الابواب والبنود، وتركيز تمويلها على الجانب الاستثماري بالشكل الذي يحقق إيرادات تدعم الخزينة، وتقوي من المركز المالي للدولة بعيداً عن الاعتماد على الايراد النفطي كمصدر اساس ورئيس ، كونه غير مضمون في ظل الازمات الاقتصادية والصحية وغيرها من الازمات المختلفة التي يتعرض لها العالم .

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في طرح التساؤلات الأتية:

١ـ هل للموازنة العامة دوراً في تحقيق التنمية المستدامة؟

٢ـ هل للعجز الحاصل في الموازنة العامة، أثاراً سلبية تنعكس على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق؟

٣ـ ما هي الآليات والحلول الواجب تبنيها من قبل الحكومة، من أجل تقليص فجوة العجز، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وترشيد موارد الدولة، واستثمارها استثماراً ناجعاً؟

أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث في انعكاسات العجز في موازنة الدولة العراقية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في النهوض بالواقع الاجتماعي، ودعم الطبقات الفقيرة المهمشة التي تعاني من البطالة والفقر المدقع، ودعم القطاعات الحيوية، وتوفير البيئة الصحية الخالية من الأمراض، ودعم البنى التحتية، ومكافحة العادات السلبية التي تؤدي إلى تلوث المناخ، وحدوث الاحتباس الحراري .

أهداف البحث

تتلخص اهداف البحث بالاتي :

١ـ التعرف على مفهوم العجز في الموازنة، وأسبابه ودوره في عرقلة تحقيق التنمية المستدامة .
٢ـ التعريف بالتنمية المستدامة، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.
٣ـ معرفة الطرق والوسائل التي من الممكن اتباعها للوصول إلى مجتمع صحي تنموي قائم على أسس التنمية المستدامة في تنمية الموارد للجيل الحالي، والحفاظ عليها من أجل انتفاع اجيال المستقبل بها.

فرضية البحث

نفترض من خلال بحثنا، أن موارد الخزينة العامة لا يتم استثمارها وترشيدها بالشكل الذي يحقق المصلحة العامة، إذ أن الخزينة تعتمد في تمويلها على مصدر أحادي المتمثل بالنفط، واهمال الايرادات الأخرى، كالضرائب بأنواعها، مما يقود في النهاية إلى حدوث العجز، وعدم التناسب بين الحاجة المتزايدة للإنفاق وبين الايرادات اللازمة لتغطية ذلك الانفاق. كما نفترض أن العجز في الموازنة العامة يشكل تحدياً كبيراً أمام الحكومة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. مع افتراض تبني الحكومة لحلول تمكنها من تقليص فجوة العجز، وتجنب اللجوء إلى الاقتراض الخارجي بالشكل الذي يحقق التنمية المستدامة في نهاية الأمر.

منهجية البحث

لغرض بسط غاية البحث، سنعتمد مناهج متعددة، فالمنهج الاستنباطي للوقوف على مواطن العجز في الموازنات المتعاقبة ، حتى نصل الى تحليل منطقي يبين الأثر والفجوة الكبيرة بين الإنفاق المتزايد والإيرادات المؤدية للعجز ، وكيفية انعكاس ذلك على تدهور المركز المالي للدولة، وتأثيره على عرقلة تحقيق التنمية المستدامة وأهدافها. ولتعزيز البحث نعرج الى المنهج الاستقرائي، لمعالجة ووضع الحلول الناجعة التي تقلل الفجوة بين العجز وضرورة التنمية .

خطة البحث

قسمنا موضوع بحثنا على مقدمة ومبحثين، خصصنا المبحث الأول، للبحث في مفهوم عجز الموازنة العامة، وانعكاسه على التنمية المستدامة. وفي المبحث الثاني، سنبحث في تأصيل معالجات العجز لتحقيق التنمية المستدامة. وفي الخاتمة وضعنا جملة من الاستنتاجات، والتوصيات، وقائمة للمصادر.

المبحث الاول: مفهوم عجز الموازنة العامة وانعكاسه على التنمية المستدامة

The concept of general budget deficit and its impact on sustainable development

يُعد العجز في الموازنة العامة من المشكلات التي تعاني منها العديد من الدول ، لاسيما النامية منها كالعراق ، حيث يشكل تحدياً أمام الحكومة في تحقيق

الاستقرار في مركزها المالي والاقتصادي ، مما يشكل عقبة في تنفيذ المشاريع التنموية. إذ يؤثر العجز على قدرة الدولة على تلبية احتياجات الأجيال الحالية من دون المساس بحقوق الأجيال القادمة. ومع ارتفاع معدلات العجز، وعجز الحكومة على تمويل الانفاق الحكومي، من اجل تحقيق التنمية في المجالات المختلفة ، تلجأ إلى الديون الخارجية لتمويل ذلك الانفاق، وتقليص فجوة العجز ، مما يرتب اثاراً سلبية على مالية الدولة، فتتراكم الديون الخارجية عليها، وتلقي بعبئها على الاجيال القادمة.

ومن جانب أخر، تُعتبر التنمية المستدامة فكرة متكاملة ترمي إلى تحقيق أهداف معينة، تتمثل في تحقيق التوازن الاقتصادي، والاستقرار الاجتماعي، والمحافظة على البيئة، بالشكل الذي يمثل ضماناً لتلبية احتياجات الأفراد من الجيل الحالي دون ان يمس ذلك حقوق جيل المستقبل. ولكن يصطدم ذلك في عقبة تتمثل في اعتماد الدولة على الايرادات النفطية بالدرجة الاساس، التي تتسم اسعاره بالتقلبات المستمرة .وبالتالي فأن تحليل العلاقة بين العجز والتنمية المستدامة، يسهم بشكل كبير في وضع الخطط الفعالة لتقليل معدلات العجز في موازنة الدولة، وتعزيز التنمية المستدامة، وترسيخ اهدافها في تلبية حاجات الافراد، وتحقيق المصلحة العامة من دون الاضرار بالبيئة أو الاقتصاد.

في ضوء ما تقدم، لابد لنا من البحث في مفهوم العجز في الموازنة العامة وذلك في المطلب الأول. أما المطلب الثاني، فسنبحث في انعكاسات العجز في الموازنة العامة على تحقيق التنمية المستدامة. وفقاً للتفصيل الاتي:

المطلب الاول: مفهوم العجز في الموازنة العامة

The concept of general budget deficit

لقد أبدى الاقتصاديون اهتمام كبير في دراسة المشكلات التي تتعرض لها الموازنة العامة، لاسيما العجز الذي يعد من العقبات التي تعرقل عملية التنمية في المجالات كافة ، الاقتصادية والاجتماعية والمالية والسياسية وغيرها، بسبب النقص الحقيقي في حجم الايرادات مقارنة بالزيادة الحقيقية في معدلات الانفاق الحكومي، وهذا ما دفعهم إلى محاولة البحث عن حلول تتطلب جهداً وتخطيطاً دقيقاً من جانب الحكومة . ومن أجل الإحاطة بمفهوم العجز في الموازنة العامة، سنتناول تعريفه وأسبابه، وفقاً لما يأتي:

الفرع الأول: تعريف العجز في الموازنة العامة

Definition of general budget deficit

لقد تعددت وتنوعت التعريفات التي تناولت العجز حسب وجهة نظر الباحثين ، فمنهم من عرفه على أنه " الحالة التي يكون فيها الانفاق العام أكبر من

الايرادات العامة ، حيث تعجز الايرادات عن تغطية تلك النفقات"[١]. في حين ذهب البعض الاخر على تعريفه على أنه " زيادة في الانفاق على الايراد الحكومي ، وهو ما يساوي الزيادة الصافية في الاقتراض الحكومي مضافاً له صافي النقص في الحقوق والارصدة الحكومية"[٢]. كما يعرفه آخرون على أنه " الحالة التي تكون فيها المبالغ المستلمة من قبل الحكومة اقل من نفقاتها ، فعندما الحكومة من العجز في موازنتها يكون الادخار الحكومي سالباً "[٣]. فالعجز في الموازنة يمثل الفرق الذي يقتضي من الحكومة التعويض عنه من مصادر مختلفة سواء بالاقتراض أو غيره من مصادر الايرادات الأخرى. فالعجز يكون سنوياً معبراً عن التفاوت بين النفقات الواجب صرفها وبين الايرادات اللازمة لتمويل ذلك الانفاق خلال سنة واحدة[٤].

ومن جانبنا نرى أن العجز في الموازنة العامة يراد به ، التفاوت السلبي بين الإيرادات والنفقات العامة، ورجحان كفة الأخيرة، مما يدفع الحكومة إلى اللجوء إلى الاقتراض أو مصادر أخرى، لتغطية ذلك العجز.

الفرع الثاني: أسباب العجز في الموازنة العامة

Reasons for the general budget deficit

تتظافر مجموعة من الأسباب في حدوث العجز في موازنة الدولة ، مما يترتب عليه عدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية الإنفاق المتزايد، من أجل تنفيذ الخطة المالية للدولة، وتحقيق أهدافها المختلفة، ومنها تحقيق التنمية المستدامة . وتتمثل تلك الأسباب بما يأتي :

اولاً: زيادة الانفاق العام :- أن الزيادة في الانفاق العام في الدولة تعود إلى مجموعتين من الأسباب هما :-

١ـ الأسباب الحقيقية لزيادة الانفاق العام : تتمثل تلك الأسباب بالاتي:

أـ الأسباب الاقتصادية :

تتمثل الأسباب التي تدفع الدولة إلى زيادة إنفاقها العام، بالنمو الاقتصادي، وزيادة الدخل القومي والتوسع في المشروعات العامة، ومواجهة الأزمات الاقتصادية ومعالجتها. إذ أن زيادة دخل الفرد مرتبط بالزيادة في الدخل القومي.

---

[١] د. اسراء عبد فرحان وأخرون : عجز موازنة العراق الاتحادية (الاسباب والمعالجات للمدة من ٢٠٠٤ ـ ٢٠١٩)، مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الإنسانية ، المجلد الثاني ، العدد الأول ، ٢٠٢١ ، ص٨٢.

[٢] د. نبيل الروبي : نظرية التضخم ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٧٣ ، ص٢٧٣.

[3])(Andrew.B & Ben.S. Bernanke: Macroeconomics, Published By Dorling Kindersley (India), Fifth Edition,
٢٠٠٩ ،P 40.

[4])Jacqueline Murray Brux: Economic Issues And Policy, South – Western Cengage Learning, Fifth Edition,2011, P. 392.

وبالتالي يزداد طلب الفرد على السلع والخدمات. ومن اجل مواجهة هذا الطلب تعمل الدولة على زيادة إنفاقها، من أجل اشباع الحاجات العامة للفرد[١].كما توجه الدولة إنفاقها المتزايد إلى النهوض بمستوى النشاط الاقتصادي، من خلال أنشاء المشروعات الاقتصادية والتي تهدف من وراءها الحصول على إيرادات للخزينة العامة ، أو تعجيل عملية التنمية الاقتصادية، وتطويق الاحتكار. كما تتجه الدولة إلى مواجهة الآثار الضارة للانكماش، من خلال زيادة إنفاقها، بغية زيادة الطلب الكلي [٢].

ب ـ الأسباب الاجتماعية:

في ظل الظروف الاعتيادية، ساهمت هجرة الأنسان من الريف إلى المدينة إلى زيادة انفاق الدولة، ذلك ان الخدمات التي تقدم للأفراد في المدينة اكبر منها في الريف، الامر الذي دفعهم للاستقرار في المدن، مما دفع الدولة الى زيادة حجم انفاقها على المجالات المختلفة، كالخدمات الصحية والتعليمية والثقافية، وتوفير مستلزمات الحياة، كتوفير الماء والكهرباء ووسائل النقل والانفاق على الرعاية الاجتماعية، كدور العجزة والايتام ورعاية الامومة والطفولة والقضاء على البطالة والانفاق على الامن والدفاع والقضاء[٣].وفي ظل الأزمات، سواء أزمات صحية أو سياسية أو اقتصادية أو الكوارث الطبيعية، فإن ذلك يستدعي من الحكومة زيادة انفاقها بشكل يفوق سياستها الانفاقية في ظل الظروف الاعتيادية . فعلي سبيل المثال، شكلت الازمة الصحية المتمثلة بوباء كورونا المستجد في عام ٢٠٢٠م ، صدمة اصابت الفئات الفقيرة في المجتمع ، إذ انخفض معها مستوى الدخل والاستهلاك، بسبب التدهور في حجم الايرادات النفطية والغير نفطية، وهشاشة الوضع الاقتصادي للدولة الذي يعتمد على تصدير النفط بشكل رئيس في دعم وتمويل الموازنة العامة . فأصبحت الاخيرة في وضع لا تستطيع معه معالجة ما نتج من الازمة من اثارا اجتماعية سلبية بشكل كامل، كالبطالة والفقر بسبب ارتفاع معدلات كل منهما. وعلى الرغم من ذلك، فقد توجهت الحكومة إلى زيادة الانفاق الحكومي، من خلال الرعاية الاجتماعية، ودعم الأسر والعمال العاطلين عن العمل[٤].

---

[١] د. عصام بشور ، المالية العامة والتشريع المالي ، ط٢ ، منشورات جامعة دمشق ، ١٩٧٧ ـ ١٠٧٨ ، ص٩٠.
[٢] د. جهاد سعيد خصاونة ، علم المالية العامة والتشريع الضريبي ، ط١ ، دار وائل للنشر ، ٢٠١٠ ، ص٤٠.
[٣] محمود صالح عطية : اسباب زيادة الانفاق العام بين الفكر التقليدي والفكر الحديث مع الاشارة الى العراق ، مجلة جامعة ديالى ،العدد الخمسون ،٢٠١١ ، ص١٠.
[٤] د. حسن لطيف كامل الزبيدي ، د. زياد طارق حسين ، د. زينة اكرم عبد اللطيف : تقدير الفقر في العراق في ظل تداعيات الازمة المركبة (كورونا وانخفاض اسعار النفط) ، ص٣، متاح على الموقع الالكتروني على الرابط https://iqforum.mop.gov.iq، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/١/١٢.

ج ـ الأسباب السياسية :

هناك مجموعة من الأسباب السياسية أدت إلى زيادة الانفاق العام، ولعل أهم تلك الأسباب، رغبة الحكومة في كسب تأييد الطبقة المحكومة من أفراد الشعب، إذ اتجهت إلى إيجاد فرص عمل جديدة لهم، من أجل كسب رضاهم في الانتخابات والحصول على تصويتهم. ولكن على الرغم من ذلك، فأنها لم تبذل جهداً حقيقياً لزيادة إنتاجيتهم وكفاءتهم في العمل أو حتى إيجاد موارد حقيقية في الموازنة تكفي لمواجهة تلك الزيادة في الإنفاق[١].

د- الأسباب الادارية :

تتمثل تلك الأسباب، بتوسع الجهاز الإداري للدولة، وزيادة اعداد الموظفين والعاملين فيه، إذ التزمت الحكومة بتعيين خريجي المعاهد والجامعات، من أجل خفض معدلات البطالة السائدة دون مراعاة الحاجة الفعلية. أدى ذلك إلى زيادة الانفاق الحكومي لتغطية المستحقات المالية من الرواتب والأجور وغيرها بصورة دورية ، مما ترتب عليه زيادة في الاعباء الملقاة على الخزينة العامة للدولة [٢].

و- الأسباب الصحية :

أن الانفاق على القطاع الصحي ، لاسيما في ظل الأزمات الصحية ، كوباء كورونا المستجد، الذي دفع الحكومة إلى التوسع في سياستها الانفاقية ، فتوفير الرعاية الطبية المتكاملة كالخدمات الوقائية والعلاجية يحسن من جودة الصحة العامة ويرفع انتاجية الافراد . كما يساهم الانفاق على القطاع الصحي في توفير الحماية المالية لأفراد المجتمع لمواجهة الازمات الصحية ويمنحهم القدرة على مواجهة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، مما يساهم في تقليل مستويات الفقر، والحد من عدم المساواة، من خلال تخفيف الاعباء المالية على الافراد في حصولهم على الخدمات الصحية[٣].

هـ ـ الأسباب المالية :

إن انخفاض حجم الإيرادات العامة ينعكس بشكل مباشر على الموازنة العامة ويصيبها بالعجز ، مما يعرقل تنفيذ الخطط المرسومة في تقديم الخدمات العامة للجمهور، الأمر الذي يستوجب من الحكومة تغطية هذا العجز. فتلجأ إلى الاقتراض لتمويل الموازنة العامة، ودعم الإيرادات بموارد جديدة تتمثل بمبالغ

---

[١] د. رمزي زكي: الصراع الفكري والاجتماعي حول الموازنة العامة في العالم الثالث ، ط١، سينا للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص٤٩ .

[٢] د. رمزي زكي ، المصدر السابق ، ص٤٤ .

[٣] نبأ احمد مهدي الحسناوي : تأثير الإنفاق العام على القطاع الصحي في تعزيز مؤشرات الرفاهية الاقتصادية / دراسة لحالة العراق ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، ٢٠٢٤ ، ص١٥.

القروض. وبالتالي فإن تلك القروض تزيد من الأعباء المالية التي تستدعي من الدولة زيادة انفاقها، لتسديد تلك المبالغ مع فوائدها في الأجل المحدد [١].

و- الأسباب العسكرية

يلعب الإنفاق العسكري دوراً كبيراً في زيادة الإنفاق العام ، إذ تتجه الدول إلى تجهيز جيوشها بالمعدات والأسلحة المتطورة، لحماية أراضيها وسيادتها من التهديدات الخارجية والداخلية . ويستمر ذلك الإنفاق إلى ما بعد انتهاء الحرب أو التهديد أو الاضطرابات ، لأن الدولة تعمل على إعادة أعمار ما تم تدميره من بنى تحتية ، بالإضافة إلى تعويض المتضررين من الضحايا من المدنيين والعسكريين على حد سواء. وغالبا ما تلجأ الدول لاسيما النامية منها إلى الاقتراض ، مما يلقي عبئاً على الدولة يتمثل في مبلغ القرض وفوائده، إذ ترصد في موازنتها العامة المبالغ الكبيرة للوفاء بقيمته[٢].

٢- الأسباب الظاهرية :-

ويراد بها، تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الانفاق العام ولا يقابلها زيادة في الخدمات العامة، كانخفاض قيمة النقود التي تستدعي زيادة الانفاق، لمواجهة ذلك التدهور في قيمة النقود، واختلاف الفن المالي في تنظيم الحسابات المالية، وزيادة عدد السكان، واتساع مساحة الإقليم[٣].

ثانياً: تدني مستوى الإيرادات العامة

يقابل الزيادة في حجم الانفاق العام ، تدني مستوى الإيرادات العامة ، الأمر الذي أنعكس بشكل سلبي على الموازنة العامة للدولة وأصابها بالعجز، مما جعلها عاجزة عن تنفيذ الخطط المرسومة . وهذا الأمر يعود إلى مجموعة من الأسباب التي تظافرت في انخفاض المستوى العام للإيرادات. وتتمثل بالاتي:

اولاً : الفساد المالي والإداري وضعف الرقابة

يراد بالفساد، إساءة استعمال السلطة، من أجل تحقيق المصالح الشخصية. فهذه الظاهرة السلبية تعاني منها الكثير من دول العالم، سواء المتقدمة أم النامية على حد السواء، ومن هذه الدول العراق الذي أحتل مراكز متقدمة وفقاً للإحصائيات العالمية لقياس معدلات الفساد في القطاعات الحكومية العامة. فمنظمة الشفافية العالمية تعمل على مراقبة معدلات الفساد في العالم ، وحلت خمس دول (الصومال والسودان وليبيا والعراق وسوريا) المراكز الأولى في مقاييس الدول

---

[١] نوزاد عبد الرحمن إلهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي : المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، ط١، دار المناهج، الاردن ،٢٠٠٦ ، ص٦٠.

[٢] د. جهاد سعيد خصاونة ، علم المالية العامة والتشريع الضريبي ، مصدر سابق ، ص٤٥.

[٣] د. طاهر الجنابي: علم المالية العامة والتشريع المالي، العاتك لصناعة الكتب، القاهرة ، مصر، ٢٠٠٧ ، ص٤٢.

الأعلى فساداً حول العالم وفقاً لمؤشر الفساد التابع للمنظمة [١]. لذا فالفساد المالي والإداري ، يسهم وبشكل كبير في ضياع وتبديد وهدر المال العام، وتناقص الإيرادات الحكومية، وحرمان الخزينة العامة من مواردها ، مما يقود في نهاية الأمر إلى حدوث العجز في الموازنة العامة ، وعدم قدرة الإيرادات المتاحة على مواكبة الانفاق العام.

ثانياً : التهرب الضريبي

للتهرب الضريبي آثاراً سلبية على الحصيلة الضريبية، إذ يترتب على سلوك بعض المكلفين لطرق احتيالية، بغية التنصل من دفع الضرائب المستحقة بذمتهم إلى الإدارة الضريبية، ضرراً يلحق بالخزينة العامة للدولة، وحرمانها من مورداً مهم تعتمد عليه الحكومة في تمويل الموازنة العامة للدولة ، وتحقيق أهدافها المختلفة [٢].

ثالثاً: التجنب الضريبي

يراد بالتجنب الضريبي أو التهرب المشروع، التخلص من الالتزام الضريبي بطريق مشروع، من خلال استغلال الثغرات والاغفال في التشريع الضريبي من دون أي مخالفة للقوانين والتعليمات، كأن يمتنع الفرد عن ممارسة النشاطات التي تفرض عليها ضريبة. وبالتالي فأن هذا التجنب وأن لم تكن فيه مخالفة للنصوص القانونية، ولكنه يتعارض مع مبدأ العدالة الضريبية في خضوع الجميع للضريبة، وتحمل تكاليف الأعباء العامة، إذ يخفي البعض نشاطاتهم، ودخولهم الحقيقية عن رقابة السلطات الضريبية، مما يترتب علية فقدان جزء كبير من الإيرادات الضريبية، مما يؤثر بشكل سلبي على الحصيلة الضريبية للدولة، ويحرم الخزينة العامة من مواردها الأساسية[٣].لذا يقع على عاتق المشرع الضريبي الالتفات لتلك الثغرات والأغفال في بعض النصوص الضريبية التي يستفيد منها بعض المكلفين ، بغية التهرب من دفع الضرائب.

رابعاً: التذبذب في اسعار النفط الخام

يعد النفط المصدر الأساس والرئيس للإيرادات العامة التي تمول الموازنة العامة للدولة. وكما هو معلوم، أن ذلك المورد يرتبط بشكل مباشر بأسعار الأسواق العالمية ، فترتفع أسعاره في ظل الظروف الاعتيادية والرخاء

---

[١] كرار مكي سلمان ، حسين جواد حمود : عجز الموازنة العراقية وسبل علاجها ، مجلة وارث العلمية ، المجلد الخامس ، عدد خاص ، مايو ٢٠٢٣ كربلاء ، ص٥٥٠ .

[٢] عقيل مكي كاظم : التهرب الضريبي وآثاره المترتبة في التنمية الاقتصادية في العراق وأسبابه ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة السابعة عشر ، العدد ٦٢، ٢٠١٩ ، ص٣٥.

[٣] د. صفوت عبد السلام عوض الله: الاقتصاد السري (دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه) ، دار النهضة العربية، القاهرة ، 2002 ،ص٥١.

الاقتصادي، وتتدهور في ظل الظروف والأزمات الطارئة على مستوى العالم . وفي ظل انهيار سوق النفط العالمي، لاسيما خلال الأزمات الاقتصادية أو الصحية، وما يترتب عليه من تدني حجم الايرادات النفطية التي يعتمد عليها الاقتصاد العراقي بشكل أساسي . فتتأثر الموازنة العامة بذلك، وتصاب بالعجز الذي يتولد بسبب تدني اسعار النفط العالمية ، كون أن الموازنة تعتمد بشكل كبير على الايرادات المتأتية من تصدير النفط ومنتجاته إلى الاسواق الخارجية، كالصين والهند[١].

خامساً : ضعف القطاعات الانتاجية

في ظل الاعتماد على الإيرادات النفطية كمصدر أحادي لإيرادات خزينة الدولة، فتحت الأسواق العراقية أبوابها للخارج، وانتعشت التجارة الخارجية ، مما ترتب على ذلك زيادة الناتج المحلي الإجمالي. ولكن من جانب أخر، أهملت الدولة القطاعات الأخرى، وعزفت عن فرض الضرائب، وركزت جل اهتماماتها على العوائد النفطية، فانخفضت مساهمة القطاعات الانتاجية، كالقطاع الزراعي بسبب الهجرة السكانية، وانخفاض دخول العاملين في هذا القطاع. أما القطاع الصناعي، فلم يسلم هو الأخر من الاهمال، وغياب الدعم الحكومي، فتوقفت الكثير من الصناعات المحلية، ولجأت الدولة إلى الاستيراد لتلبية الطلب المتزايد لسد النقص، واشباع الحاجات الاستهلاكية من المنتجات المحلية، وهذا كبدها نفقات اضافية. وبالتالي فأن الدولة لم تهتم بتنويع الاقتصاد، لعدة أسباب منها تفشي الفساد، وارتفاع معدلاته، ومحاربة المنتوج الوطني، مما أدى في النهاية إلى تناقص مستويات الإيرادات العامة[٢].

المطلب الثاني: انعكاس عجز الموازنة العامة على تحقيق التنمية المستدامة

The impact of the general budget deficit on achieving sustainable development

يُعَد عجز الموازنة أحد التحديات الاقتصادية الكبرى التي تواجه الموازنة العراقية، حيث يؤدي إلى ضغوط مالية تعيق تنفيذ المشاريع التنموية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. إذ يرتبط هذا العجز بعدة عوامل، منها الاعتماد الكبير على العائدات النفطية، وغياب التنويع الاقتصادي، وزيادة الإنفاق الحكومي غير المُنتج، فضلًا عن التحديات السياسية والأمنية التي تؤثر على الاستثمارات والنمو

---

[١] حاتم كريم أحمد ، د. عبد الرزاق حمد حسين : واقع إيرادات الموازنة العامة الاتحادية العراقية في ظل جائحة كورونا ، بحث منشور في المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة الحادية والعشرون ، العدد ٨٧، ايلول ، ٢٠٢٣، ص٣٠١.

[٢] د. عبد الكريم جابر العيساوي ، محمد منعم الأسدي : عجز الموازنة العامة (العراق أنموذجا) ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، العراق ، بغداد ، العدد ٥١ ، السنة الرابعة عشر ، ٢٠١٦ ، ص٩٤ ، ص٩٥.

الاقتصادي. مما يعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تتمحور حول تحقيق توازن بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتعليمية للوجود البشري. ومع ارتفاع معدلات الفقر والجوع والبطالة حول العالم ، وتدني مستويات الخدمات الصحية والتعليمية والبيئية ، توجهت اقتصادات الكثير من الدول لتوجيه عنايتها بالتنمية المستدامة، والنهوض بالتنمية البشرية، من خلال الاستثمار المنتج برأس المال البشري الذي يعد أساس وجود الاقتصاد، وخلق بيئة توفر العيش الكريم، وتعزز الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للإنسان.

في ضوء ما تقدم، لابد لنا من تحديد مفهوم التنمية المستدامة ، ومن ثم بيان التأثير السلبي لعجز الموازنة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفقاً لما يأتي :

الفرع الأول: **مفهوم التنمية المستدامة**

The concept of sustainable development

تمثل التنمية المستدامة عملية تطوير متكاملة وشاملة تعمل على نحو متوازن ، تسعى إلى تلبية احتياجات الأفراد من دون أحداث الضرر في البيئة أو استنزاف مواردها الطبيعية، من خلال خلق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية والعدالة الاجتماعية .

في ضوء ذلك، لابد من تعريف التنمية المستدامة ، ومن ثم التطرق إلى التأثير السلبي للعجز على تحقيق أهدافها . وفقل لما يلي:

اولاً: تعريف التنمية المستدامة

أن مصطلح التنمية المستدامة ظهر للوجود منذ بداية الستينات من القرن الماضي ، لكن عرف بشكل أوسع بسبب تقرير لجنة "برونت لاند" عام ١٩٨٧ ، إذ وضع هذا التقرير أول تعريف لمفهوم التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة في المستقبل"[١]. كما عرفت بأنها "عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها على الوضع الذي ورثها عليه الجيل الحالي"[٢].

وعرفها البعض على أنها " تنمية لا تكتفي بتوليد النمو وحسب، بل بتوزيع عائداته بشكل عادل ، وهي تجدد البيئة بدل تدميرها ، وتمكن الناس بدل تهميشهم ، وتوسع خياراتهم وفرصهم ، وتمكنهم من المشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم ، إنها تنمية لصالح الفقراء والطبيعة والمرأة ، وتستند على النحو الذي

---

[١] د. مناف مرزة نعمة ، رافد حسين حميد : قراءة تحليلية للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة في العراق (٢٠٠٥ - ٢٠٢٠) ، ص٣ ، متاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الموقع الالكتروني https://repository.qu.edu.iq، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٤/٢٧.

[٢] د. محمد عبد القادر عطية : قضايا اقتصادية معاصرة ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ ، ص٢٢.

يحافظ على البيئة ، وهي تنمية تزيد من تمكين الناس وتحقيق العدالة فيما بينهم"[١]. كما عرفها آخرون على أنها " التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن يتحقق من خلال الاطار الاجتماعي والبيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد، من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الاطار البيئي"[٢].

كما أن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة كان لها دور فعال في الاهتمام بالتنمية المستدامة، ونشر مبادئها والأهداف التي تسعى إليها . كما وضعت تعريفاً لها على " أنها إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، والتغيير المؤسسي لتحقيق واستمرار وإشباع الحاجات الإنسانية للأجيال الحالية والمستقبلية ، بطريقة ملائمة من الناحية البيئية ، ومناسبة من الناحية الاقتصادية ، ومقبولة من الناحية الاجتماعية"[٣].

ولقد عرف علماء الاجتماع التنمية على أنها " تغيير اجتماعي يستهدف اجراء تغيير سلوكي في الاعراف والثقافات، ويتسم ذلك التغيير بالمرونة ويكون منفتحاً على الثقافات والسلوكيات الجديدة". أما علماء الاقتصاد، فقد عرفوها على أنها " تحقيق النمو في مستوى الانتاج وبالتالي ينعكس ذلك على مستوى الدخل القومي والأسري لتحقيق مزيداً من الرفاهية "[٤].

أن التنمية المستدامة تتضمن ركنين اساسيين هما : توظيف التنمية المستدامة لخدمة الأفراد ، من أجل تحسين مستواهم المعيشي من جهة، والحفاظ على ديمومة التنمية، لكي يتمتع بها الجيل الحالي والمستقبلي من جهة أخرى [٥].

تستند التنمية المستدامة على مبادئ أساسية[٦] :

١ـ الحوكمة : وتقوم على أساس حسن الإدارة، من خلال تطبيق القانون في المؤسسات الحكومية بالشكل الذي يحقق الجودة في اداء المرافق الحكومية .

---

[١] د. هلال ادريس الحيالي وآخرون : التنمية المستدامة والحكم الصالح ، مجلة دراسات اقليمية ، العدد ٢٤ ، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، ٢٠١١ ، ص٣٥٠.

[٢] د. حسين أحمد الدخيل : التنمية البشرية المستدامة وبناء مجتمع المعرفة ، مجلة جامعة أهل البيت ، المجلد ١ ، العدد ١٦ ، جامعة أهل البيت ، ٢٠٢٤ ، ص١٤٠.

[٣] د. عبد الرحمن محمد عبد الرحمن: التنمية البشرية ومعوقات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ٨.

[٤] د. محمد فتحي عبد الغني : تطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده ونتائجه في مصر ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، ص٤٠٧ . متاح على شبكة المعلومات الدولية على الموقع الالكتروني https://jsec.journals.ekb.eg/article ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٤/٢٤.

[٥] د. زهير الحسني : توظيف الموازنة العامة لسنة ٢٠١٩ في تحقيق التنمية المستدامة في العراق ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد ٥٩ ، السنة ٢٠٢٠ ، بغداد ، ص١٠.

[٦] د. زهير الحسني ، المصدر السابق ، ص١١.

٢ـ التمكين : من خلال مشاركة الأفراد على اساس تكافؤ الفرص في اتخاذ القرارات، بمعنى إتاحة الفرصة للمجتمع للقيام بدور فعال في عملية التنمية بكافة مجالاتها العمرانية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية.
٣ـ المساءلة والمحاسبة : تتمثل بفرض احترام القانون وتطبيقه، من خلال محاسبة اصحاب القرار والمسؤولين الذين ينتفعون بالأموال العامة بصورة غير مشروعة. وتبني الشفافية والافصاح في تنفيذ قراراتهم وتحمل نتائج ذلك التنفيذ بوجود الأجهزة الرقابية المختصة.

ومن جانبنا نعرف التنمية المستدامة على أنها، استثمار موارد الخزينة العامة، واستغلالها بما يحقق الاستخدام الأمثل لها ، والسعي لتنمية الثروة القومية، وتحقيق فائض اقتصادي، من أجل توفير الخدمات الأساسية للأجيال الحالية والمستقبلية، بما يحقق العدالة الاجتماعية للجميع.

ثانياً: أهداف التنمية المستدامة :ـ تتمثل تلك الأهداف بما يأتي

١ـ الأهداف الاجتماعية :ـ تهدف التنمية المستدامة إلى القضاء على الجوع والفقر المدقع، وتوفير الأمن الغذائي، ودعم الزراعة المستدامة، وتوفير المياه الصالحة للشرب، وضمان الصحة الجيدة للأفراد، وتعزيز الرفاهية، ودعم قطاع التعليم، وضمان حصول الجميع على التعليم الشامل المتكامل، والعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين، والقضاء على جميع أنواع التمييز بينهم، وتوفير وسائل العيش الكريم في ظل بيئة صحية أمنة قائمة على أساس السلم المجتمعي، والعدل بين الجميع [١].

٢ـ الأهداف الاقتصادية :ـ تهدف التنمية المستدامة إلى تعزيز النمو الاقتصادي الشامل، وضمان حصول جميع الأفراد على فرص العمل الملائمة ، وزيادة الكفاءة الاقتصادية في العدالة بين أفراد الجيل الواحد والأجيال المستقبلية، مما ينعكس على زيادة دخولهم، ورفع الانتاجية للقطاعين الزراعي والصناعي ، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد وتنميتها بطريقة منتجة بالشكل الذي يحقق الاستدامة في الدخل القومي الإجمالي ، والقضاء على المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها أغلبية المجتمعات ، كالبطالة والتضخم والمديونية والأمن الغذائي والعجز في الموازنة العامة [٢].

٣ـ الأهداف البيئية :ـ تتمثل البيئة في المكان الذي يعيش فيه الأنسان مع الكائنات الأخرى الحية منها وغير الحية ويؤثر بها وتتأثر به، والذي يمارس فيه نشاطاته

---

[١] د. أحمد عمر الراوي ، ريادة الأعمال وامكانيات تحقيق التنمية المستدامة في العراق ، مجلة كلية المنصور الجامعة ، العدد ٣٩ ، ٢٠٢٣ ، بغداد ، ص٨.

[٢] د. مناف مرزة نعمة ، رافد حسين حميد ، قراءة تحليلية للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة في العراق للفترة (٢٠٠٥ ـ ٢٠٢٠) ، مصدر سابق ، ص٧.

المختلفة. فتهدف التنمية المستدامة إلى تنمية المكونات التي تتألف منها البيئة، كالماء والهواء والتربة ومصادر الطاقة والمصانع والمرافق جميعها وغيرها من المكونات). بحيث تكون متكاملة ومتوازنة خالية من أي خلل أو ضرر أو إسراف أو تلوث أو تبذير أو كوارث . كما تهدف إلى مكافحة التصحر، والحد من قطع الأشجار، وتدهور الأراضي الزراعية، والحفاظ على الموارد المائية ، واتخاذ الإجراءات اللازمة، للحد من التغير في المناخ [١].

الفرع الثاني: التأثير السلبي لعجز الموازنة على تحقيق التنمية المستدامة

The negative impact of the budget deficit on achieving sustainable development

اتجهت الحكومة العراقية إلى وضع استراتيجية وطنية، من أجل تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد الاقتصادي والبيئي والاجتماعي والصحي والثقافي والسياسي . فالخطة تسعى بالدرجة الأساس إلى توفير البيئة النظيفة والآمنة بشكل مستدام للجيل الحالي، والأجيال المستقبلية بالشكل الذي يحسن طريقة حياتهم وعيشهم بشكل يضمن استدامة انماط الانتاج والاستهلاك، من خلال الحد من تلوث البيئة، والحفاظ عليها من التغيرات المناخية، وضمان التنوع البيولوجي، وأحياء الاهوار الجافة، والسيطرة على انبعاث الغازات الدفيئة، في ضوء الاطار الذي حددته الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة والمناخ التي انضم إليها العراق[٢]. ومن بين هذه الاتفاقيات التصديق على اتفاقية باريس في ٢٠٢١ المتعلقة بالمناخ، التي أنضم إليها من أجل الحصول على التمويل من صندوق المناخ الأخضر مقابل تنفيذ الشروط المنصوص عليها في الاتفاقية ، إذ تعهدت الحكومة تخفيض انبعاث الغازات الدفيئة بحلول عام ٢٠٣٠ من ١% إلى ٢% المتولدة من قطاع الغاز والنفط والنقل والكهرباء مقابل شروط تتعلق بضمان الدعم الفني والمالي الدولي، والاستقرار السياسي والأمني . فتوفير الدعم المالي الذي يصل إلى ١٠٠ مليار دولار أمريكي من برنامج الامم المتحدة الانمائي يضمن عدم تأثر الاقتصاد بتغييرات المناخ، مما يعمل على تعزيز الأمن الغذائي والمائي ، والتوجه إلى التنمية الخضراء، من خلال إعادة تأهيل البنى التحتية وقطاع الإسكان والنقل[٣].

---

[١] د. أحمد عمر الراوي ، ريادة الاعمال وامكانيات تحقيق التنمية المستدامة في العراق ، المصدر السابق ، ص٥.

[٢] من الاتفاقيات التي وقع عليها العراق(اتفاقية الكويت الإقليمية لحماية البيئة البحرية من التلوث ، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ عام ١٩٩٢ ، اتفاقية باريس للمناخ ، اتفاقية الإطار النرويجي للصحة والسلامة رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨١ ، اتفاقية ١٦٧ بشأن أحكام السلامة في البناء ، الاتفاقية ١٨٤ للسلامة والصحة في الزراعة لعام ٢٠٠١ ، اتفاقية بازل بشأن نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها عام ١٩٩٨، اتفاقية التنوع الحيوي ، اتفاقية التراث العالمي ....الخ).

[٣] الاستراتيجية الوطنية لحماية وتحسين البيئة في جمهورية العراق (٢٠٢٤ ـ ٢٠٣٠) ، وزارة البيئة ، ص١٦٣، منشور على الموقع الالكتروني https://www.undp.org، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٤/٢٥.

كما وضعت الحكومة خطط لتنمية القطاع الزراعي، عن طريق ترشيد وتنظيم الاستهلاك المحلي والتصدير والاستيراد للمحاصيل الزراعية ، وتطوير البحوث في المجال الزراعي، لتحسين وتطوير قطاع الزراعة في البلد ، ودعم وتمويل الأرياف بالشكل الذي يضمن استقرارهم، وعدم هجرتهم نحو المدن ، واستخدام التكنولوجيا الحديثة في التنبؤ بتغييرات المناخ التي تؤثر على الزراعة ، ووضع برنامج متكامل للتشجير بالشكل الذي يحد من التصحر وتجريف التربة، ويحافظ على ديمومة النظام البيئي . أما بالنسبة للقطاع الصحي، فقد وضعت الحكومة خططها في تنمية هذا القطاع الحيوي ، من أجل حماية الكائنات الحية وضمان ديمومتها واستمراريتها ، من خلال تشجيع البحث العلمي الذي يربط بين التلوث والصحة العامة ، ووضع برنامج خاص لمواجهة الأمراض والفيروسات الناتجة عن التغييرات السلبية للمناخ، وتبني استراتيجية متكاملة، للحد من الأزمات والكوارث، وكيفية التصدي لها وغيرها . أما القطاع الصناعي، فإن هذا القطاع يؤثر بشكل مباشر في النظام البيئي، لأنه يسهم بشكل مباشر في تلوث الهواء جراء أعمال الكثير من المصانع التي لا تمتلك مقاييس خاصة لقياس مستوى التلوث الذي تطرحه في الهواء او التربة ، كمصانع الإسمنت والطابوق التي تعمل من دون توافر دراسة لآثار تلك العمليات الصناعية على البيئة ، فمصانع الاسمنت على سبيل المثال تتجه إلى طمر غبار الإسمنت في أماكن غير مخصصة لذلك . كما أن عمليات استخراج النفط يتولد عنها نفايات صلبة التي تعد أخطر الملوثات على البيئة، لأنها تحتوي على مواد هيدروكربونات ضارة ، كما أن الغازات الناتجة من المواقع النفطية تشكل سبباً من أسباب ارتفاع الغازات المنبعثة . ولكن على الرغم من الجهود الحكومية المبذولة لغرض تحقيق التنمية المستدامة في القطاعات الحيوية ، إلا أنها تصطدم بتحديات متعددة أهمها العجز في الموازنة العامة جراء النقص الحاصل في الإيرادات النفطية التي تعتمد عليها الموازنة بنسبة ٩٠% تقريباً نتيجة انخفاض اسعاره على آثر جائحة كورونا، والظروف السياسية والحروب التي شهدها العراق[١].

لم تتحقق تلك التنمية على الرغم من المبادرات التي اطلقها البنك المركزي العراقي، إذ أطلق ما يسمى بالسندات الخضراء، من خلال تخصيص تريليون دينار على شكل قروض مقابل عمولة بسيطة وبدون فوائد ، ولمدة خمس سنوات تمنح للأفراد لغرض شراء منظومات توليد الطاقة الكهربائية التي تجهز بالطاقة النظيفة، مع امكانية الاستفادة من هذه المبادرة وتطبيقها في القطاعات الانتاجية، كالقطاع الزراعي والصناعي ، بالشكل الذي يسهم في تقليل معدلات انبعاث

[١]) الاستراتيجية الوطنية لحماية وتحسين البيئة في جمهورية العراق (٢٠٢٤ ـ ٢٠٣٠)، مصدر سابق ، ص١٦٦ وما بعدها.

الكربون والغازات السامة . كما بادر البنك إلى حملة تشجير لمكافحة التصحر في قضاء (المدائن) بالتعاون مع وزارة الزراعة . فضلاً عن اطلاقه لحملة تشجير (٢٠٠ ألف) شتلة في جميع انحاء العراق ، من خلال التمويل الذي اطلقه صندوق (تمكين) الذي يرعاه البنك المركزي، والمصارف العراقية، وشركات الصرافة[١].

إن السبب في عدم تحقيق التنمية المستدامة بشكل متكامل، يعود إلى الواقع العملي للموازنات العراقية ، إذ نجد أن العجز لصيقاً بها ، لاسيما بعد الأحداث التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، وما نتج عن الاحتلال الأمريكي من تدمير للبنى التحتية، وتدهور مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية ، والاهمال الذي لحق النظام البيئي ،مما أدى إلى انخفاض مستويات التنمية المستدامة[٢]. كما ساهمت الأوضاع التي حدثت في ٢٠١٤ في تقويض فرص تحقيق التنمية، ورفع مؤشراتها على الرغم من تخصيص ٢٠% من الموازنة العامة السنوية لتحقيق المنهاج التنموي الاستثماري [٣]. كما كان لتفاقم الأزمة الصحية covid19 التي اجتاحت العالم وهددت الوجود البشري في ٢٠٢٠ ، أثراً في زيادة الانفاق لمواجهة الأزمة ، مما تسبب في عجز الموازنة عن تحقيق التنمية في القطاعات الحيوية[٤].

لذا فالعجز في الموازنة العامة ترتب عليه عرقلة تنفيذ خطط الحكومة في تحقيق التنمية المستدامة في القطاعات الحيوية ، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بالشكل الاتي [٥] :

اولاً: تدهور القطاع الزراعي، مما أنعكس سلباً على الانتاج الغذائي ،وانخفضت مساهمة القطاع الصناعي وانهارت الصناعات الوطنية ، واهمال القطاع السياحي بسبب عدم تبني سياسة استثمارية حكيمة للنهوض به، بسبب غياب التمويل الحكومي لتلك القطاعات من الموازنة العامة، مما تسبب بإضرار اقتصادية انعكست سلباً على الموارد البيئية، مما أدى إلى انخفاض مساهمة تلك القطاعات في الناتج المحلي.

---

[١]) البنك المركزي العراقي متاح على الموقع الالكتروني على الرابط https://cbi.iq/news/view/2029 ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٤/٢٤.

[٢]) د. لبنان هاتف الشامي ، د. اسراء علاء الدين نوري : واقع التنمية المستدامة في العراق (المعوقات والتحديات واستراتيجيات التطوير ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الثامن ، ٢٠١٩ ، ص٢٥٠.

[٣]) د. أحمد عمر الراوي ، ريادة الاعمال وامكانيات تحقيق التنمية المستدامة في العراق ، مصدر سابق ، ص٩.

[٤]) المصدر السابق ، ص١٤.

[٥]) د. لبنان هاتف الشامي ، د. اسراء علاء الدين نوري : واقع التنمية المستدامة في العراق (المعوقات والتحديات واستراتيجيات التطوير ، المصدر السابق ، ص٢٥١. وللمزيد ينظر : د. احمد هاشم الصقال : متطلبات التنمية المستدامة في العراق (دور إدارة الموارد في تحقيق التنمية المستدامة) ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك ، ٢٠١٤ ، ص٣٣١. ايوب انور حمد : البيئة والتنمية المستدامة (تحليل العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة مع اشارة خاصة لمحافظة اربيل) ، ط١ ، التغيير للنشر والاعلان ، ٢٠٠٦ ، ص٥٠.

ثانياً: أنتشار الفقر، والبطالة بين السكان وارتفعت مستوياتهما، على الرغم من الخطة الاستراتيجية التي وضعتها الحكومة للحد من الفقر والبطالة، من خلال دعم شبكة الحماية الاجتماعية، وتحسين دخولهم وتمكينهم من الانتفاع بالخدمات اللازمة، من خلال تحسين الخدمات التعليمية والصحية والمعيشية، من أجل تخليصهم من الفقر وخفض مستوياته، وتحويلهم إلى أفراد منتجين في المجتمع. إلا أن ذلك أصطدم بالعجز الذي صاحب الموازنات العراقية، وعدم قدرتها على مواكبة الانفاق المتزايد على جميع القطاعات الحيوية، مما ترتب على ذلك إخفاق في إشباع الحاجات العامة الاساسية للسكان التي تتزايد مع تطور الحياة .

ثالثاً: تدهور المستوى العلمي والثقافي وتفشي الامية، بسبب تراجع الانفاق على قطاع التعليم، وعدم الاستثمار في البنى التحتية للمدارس بشكل خاص ، مما تسبب في ازدواجية الدوام ، إذ تشغل البناية أكثر من مدرسة بسبب الأبنية المتهالكة غير الصالحة، ويعزى السبب في ذلك إلى غياب التخطيط الناجم عن الفساد المالي والاداري الذي يعد من أهم أسباب العجز الذي لحق بالموازنة العامة للدولة.

رابعاً: انتشار أزمة السكن على نحو واسع، بسبب التدمير الذي طال تلك المساكن جراء الاحتلال الامريكي والهجمات الارهابية، وما تمخض عن ذلك من تدمير للبنى التحتية ، فأصبحت الكثير من الأسر تسكن البيوت العشوائية والبيوت المصنوعة من الطين والصفيح .

خامساً: تردي مستوى الخدمات الصحية، إذ شهد القطاع الصحي تدني البنى التحتية الصحية، وغياب الدعم الحكومي، وعدم توجيه الموارد اللازمة للنهوض به على الرغم من أهميته البالغة كأحد القطاعات الحيوية الأساسية لحياة الأنسان واستمراره، لاسيما في ظل الأزمة الوبائية التي شهدها العالم ، إذ لم تتمكن المستشفيات من استيعاب الاعداد الهائلة من المصابين وعدم توفر المواد الطبية والعلاجات اللازمة وأماكن مخصصة للحجر الصحي .

سادساً: تضرر النظام البيئي بشكل كبير، لاسيما بعد الحروب والهجمات الارهابية التي نظمها تنظيم داعش الارهابي، إذ تعمد تدمير البنى التحتية للبيئة، وطمر النفايات السامة في التربة، وتدمير شبكات المياه والابار، وقنوات الصرف الصحي الذي ترتب عليها تلوث للبيئة ، واستنزاف مصادر الطبيعة، لاسيما المياه وتلويثه، وساد التصحر وتجريف التربة، مما تسبب ذلك بإضرار لحقت ديمومة الموارد البيئية .

سابعاً: تدني مستوى خدمات توليد الطاقة الكهربائية دون بذل أية جهود تذكر في تحسين قطاع الطاقة، وعدم استغلال الموارد الطبيعية في توليد الطاقة، كالشمس والمياه والرياح .
ثامناً: تهميش الطاقات البشرية ، وتراجع فرصهم في الحصول على فرص عمل ملائمة ، مما يترتب على
ذلك إهدار لتلك الطاقات الأساسية في رفد الحركة التنموية في المجتمع.
تاسعاً: تدني مساهمة القطاع الخاص في عملية التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية، ودعم الاقتصاد الوطني.

المبحث الثاني: تأصيل معالجات العجز لتحقيق التنمية المستدامة

Establishing deficit treatments to achieve sustainable development

إن معالجة عجز الموازنة تُعَد خطوة ضرورية في مسار التنمية المستدامة في العراق، حيث يمكن أن يسهم تبني استراتيجيات اقتصادية ورقابية ومالية رشيدة في تحقيق الاستقرار المالي، من أجل ذلك ينبغي على الحكومة أتباع سياسة من شأنها معالجة التفاوت بين الإيرادات والنفقات العامة، وبالتالي تقليل الاثار السلبية لعجز الموازنة، مما يؤدي في المحصلة الأخيرة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة . وفيما يلي أهم المقترحات لمعالجة العجز في الموازنة العامة للدولة :-

المطلب الاول: المعالجة الاقتصادية Economic treatment

اولاً: تبني الحكومة خطة استراتيجية متوسطة وطويلة الأجل، تتمثل في التنويع الاقتصادي لتمويل الموازنة العامة للدولة بالإيرادات، والابتعاد عن الاعتماد على الإيرادات النفطية بشكل رئيس، مما يضمن عدم تعرض الاقتصاد إلى المخاطر الناجمة من انخفاض إسعار النفط الخام جراء التقلبات والأزمات المختلفة . فالتنويع في الإيرادات يسهم بشكل كبير في تعدد وتنوع مصادر الدخل ، ومن ثم تجنب الصدمات والتصدع الذي تتركه الإيرادات النفطية على القطاعات الاقتصادية، وبالتالي الخزينة العامة للدولة[١].
ثانياً: تشجيع ودعم القطاعات الانتاجية، كالقطاع الزراعي والصناعي ، من خلال وضع خطط استثمارية لتنشيطها لتكون دعامة تسند الاقتصاد ، من خلال تمويلها من الموازنة العامة، عن طريق تخصيص جانب من الفائض في الإيرادات

---

[١] د. علي فريد عبد الكريم : تقلبات الإيرادات الحكومية وتأثيرها في القطاع المصرفي العراقي ، مجلة الدراسات النقدية والمالية ، البنك المركزي العراق ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، العدد العاشر ، شباط ٢٠٢٢ ، ص١٩.

النفطية، بهدف تنمية تلك القطاعات وزيادة انتاجيتها ، مما يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد الوطني[١].

ثالثاً: ضرورة أنشاء صناديق سيادية، إذ عرفها الفقه على أنها (صناديق مالية ذات شخصية معنوية مستقلة مملوكة للدولة يتم استثمارها لتحقيق أهداف السياسة المالية طويلة الأمد"[٢]. ويكون الغرض من تلك الصناديق إيداع الفائض من الإيرادات العامة في فترات الرخاء والوفرة ، ومن ثم الرجوع إليه عندما تستدعي الحاجة إلى ذلك، كحدوث الأزمات التي يترتب عليها عجز في الموازنة العامة عن تلبية الحاجة المتزايدة إلى الانفاق العام على شتى مجالات الحياة، وتنفيذ السياسة المالية للحكومة. فأنشاء الصندوق ضرورة لحماية الموازنة العامة من خطر التقلبات في أسعار النفط في السوق العالمية، وبالتالي حماية القطاعات الاقتصادية المختلفة، كالقطاع الصناعي والزراعي والسياحي والصحي[٣].

رابعاً : تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص، من خلال وضع خطط تنموية، والاستثمار في المشاريع الحيوية ، مما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني، وتوظيف رأس المال البشري وتطويره، بالشكل الذي يقود إلى القضاء على البطالة[٤].

خامساً: الاستثمار برأس المال البشري ، ويراد برأس المال البشري ، القدرات والكفاءات والابتكارات التي يتمتع بها الأفراد ويوظفوها في سبيل تطوير قدراتهم ومهاراتهم، من خلال العمل على شكل مجموعات ، مما ينتج عنه تحسين اداءهم في المجالات المعرفية المختلفة، وبالتالي تحقيق أهداف التنمية المستدامة في القضاء على الفقر والجوع ونقص التغذية والجهل. فالاستثمار في الفرد ينعكس بشكل ايجابي على الاقتصاد الوطني، فالاهتمام بالتعليم يلعب دوراً مهماً في نمو انتاجية الفرد ،وزيادة الدخل القومي ، وخلق طاقات بشرية قادرة على الابتكار والتطوير والاختراع في المجالات التي تخدم المجتمع ، لاسيما الصحية منها[٥].

---

[١] د. فلاح خلف علي ، نور شدهان عداي : تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والنمو الاقتصادي في ضوء مرتكزات الاصلاح الاقتصادي في العراق ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، عدد خاص لوقائع المؤتمر العلمي الدولي السادس لسنة ٢٠٢٣ ، ص٤٠، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع الالكتروني https://ecournal.uomustansiriyah.edu.iq ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٤/٢١.

[٢] د. أحمد خلف حسين الدخيل : صناديق الثروة السيادية بين مثالية الطرح ومتطلبات الحكم الرشيد ، الذاكرة للنشر والتوزيع ، العراق ، بغداد ، بلا تاريخ نشر ، ص١٦.

[٣] د. علي فريد عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص١٩.

[٤] علي عبد الله حسين : أثر تطور النفقات العامة في العراق على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للمدة (٢٠٠٦ - ٢٠٢٠) ، مجلة آداب الكوفة ، العدد ٥٦ ، ج٣ ، حزيران ٢٠٢٣ ، ص٥٣٩.

[٥] د. زهير الحسني ، توظيف الموازنة العامة لسنة ٢٠١٩ في تحقيق التنمية المستدامة في العراق ، مصدر سابق ، ص١٦.

المطلب الثاني: المعالجة الرقابيةSupervisory processing

اولاً : تبني المبادئ الحديثة، كالشفافية والمصداقية وتطبيقها في جميع المراحل التي تمر بها الموازنة العامة للدولة ، لأن تطبيق تلك المبادئ يعكس الوضوح على أعمال الحكومة . كما تكشف عن ظاهرة الفساد، وتحد من آثاره السلبية على خزينة الدولة ،لأنها تمكن الجهات الرقابية المختصة من الاطلاع على سياسة الحكومة واستراتيجيات التصرف بالإيرادات العامة مع تحديد مجالات انفاقها ، مما يسهم في خفض معدلات عجز الموازنة العامة [١].

ثانياً: مكافحة الفساد المالي والإداري المتفشي في مؤسسات الدولة، من خلال الإفصاح عن الموازنة العامة بجانبيها الإيرادات والنفقات العامة، وتمكين الجمهور من عامة الشعب، ومنظمات المجتمع المدني من ممارسة دورهم في الرقابة على مستوى إداء الحكومة، وتنفيذ خططها المالية، والكشف عن الهدر والإسراف في الموارد [٢].

ثالثاً: تقديم الحسابات الختامية للموازنة العامة لكل سنة مالية في ميعادها المحدد، بغية تدقيقها من البرلمان والكشف عن كيفية التصرف بالموارد المخصصة في الموازنة العامة، والحيلولة دون وضع تخصيصات ضخمة تشكل عبئاً على الموازنة، وتتسبب بالعجز والتفاوت بين الحاجة إلى الإنفاق العام والموارد المتاحة. كما يسهم الحساب الختامي في الكشف عن التخصيصات غير المصروفة والأموال المهربة إلى خارج البلاد عن طريق غسيل الأموال والتهريب، والرواتب المزدوجة، مما يفسح المجال للحكومة لمعالجة ذلك، والقضاء على فجوة العجز[٣].

المطلب الثالث: المعالجة الماليةFinancial processing

اولاً: الابتعاد عن القروض الخارجية التي ترهق خزينة الدولة وتستنزف مواردها ، من خلال تعظيم مصادر الإيرادات الأخرى، وعدم الاعتماد على العوائد النفطية بشكل رئيس . كأن تتجه الحكومة إلى إعادة تشغيل المعامل المتوقفة عن الإنتاج البالغ عددها ٤٠ ألف معمل، مما يسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ، ويقلل من العجز في الموازنة العامة ، وبالتالي الاستغناء عن الاقتراض الخارجي، والحد

---

[١] د. نور عدنان داخل سعيد : مدى تطبيق المبادئ الحديثة للموازنة العامة للدولة في العراق ، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ،جامعة الامام جعفر الصادق (ع)، العدد الرابع ، الجزء الرابع ، تشرين الثاني ٢٠٢٤ ، بغداد ، ص١٧٧.

[٢] د. زهير الحسني ، توظيف الموازنة العامة لسنة ٢٠١٩ في تحقيق التنمية المستدامة في العراق ، المصدر السابق ، ص٤٨.

[٣] د. زهير الحسني ، توظيف الموازنة العامة لسنة ٢٠١٩ في تحقيق التنمية المستدامة في العراق ، المصدر السابق ، ص٤٩.

من آثاره السلبية على الاقتصاد الوطني وعلى الأجيال القادمة التي ستتحمل عبء تسديد الديون[١].

ثانياً: تعظيم الإيرادات غير النفطية ، كالإيرادات الضريبية والجمركية ، من خلال تأهيل النظام الضريبي والجمركي، والحد من التهرب الضريبي والجمركي، الذي يترتب عليه ضياع جانب كبير من الإيرادات، مع فرض ضرائب على السلع المستوردة، من أجل الحد منها وتشجيع المنتوج الوطني، مما يسهم ذلك في تشغيل الأيدي العاملة، والقضاء على البطالة [٢].

إن تحقيق التنمية المستدامة، ورفع مؤشراتها يتطلب تحشيد الدولة لمواردها البشرية والمادية، والنهوض بالقطاعات المتضررة، والبنى التحتية التي انهارت على أثر الأحداث التي مر بها العراق . ولكن العجز الذي رافق الموازنات العراقية المتعاقبة يحول دون ذلك. لذا لابد من القضاء على العجز في الموازنة العامة حتى تتمكن الحكومة من خلال الايرادات المتوفرة لديها من الاستثمار في التنمية المستدامة، من خلال السندات الخضراء او سندات الكربون، ودعم البيئة والقطاعات المختلفة بشكل مستدام .

الخاتمة

بعد أن انتهينا من البحث في موضوع بحثنا (عجز الموازنة العراقية وأثره على التنمية المستدامة)، توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات تمثلت بما يأتي:

اولاً: الاستنتاجات

١ـ مر العراق بظروف استثنائية متمثلة بالاحتلال الأمريكي، وهجمات تنظيم داعش الارهابي ، مما ألحق ذلك الضرر بالبنى التحتية، والتأخر في تحقيق التنمية المستدامة ، فتدهور قطاع التعليم والصحة، وأنتشر الفقر والبطالة بين فئات المجتمع. كما شهد القطاع البيئي تدهوراً واضحاً ، فتلوثت المياه والتربة والهواء على آثر عمليات التخريب والتفجير .

٢ـ ارتبطت عملية تحقيق التنمية المستدامة بالموازنة العامة ، إذ أن الأخيرة هي الأداة التي تستخدمها الحكومة في تنفيذ خططها وسياستها التنموية، ولكن تحقيق ذلك أصطدم بعقبة كبيرة تمثلت بالعجز الذي صاحب الموازنات العراقية، مما ترتب عليه عرقلة تنفيذ خطط الحكومة المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة في القطاعات الحيوية ، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

---

[١] يوسف دولاب : دور الموازنة العامة في تحقيق التنمية المستدامة ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، كلية الاسراء ، المجلد العاشر ، العدد ٣٢ ، ٢٠١٦ ، ص١٨٦.

[٢] عبد الله حمد الدباش ، ميسون مجيد الناصر : دراسة اقتصادية لبعض العوامل المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العراقية (٢٠٠٣ ـ ٢٠١٦) ، مجلة جامعة جيهان ـ أربيل العلمية ، العدد الثاني ، الجزء C، ايلول ٢٠١٨ ، ص٥٥٢.

٣ـ إن العجز في الموازنة العامة يراد به التفاوت بين النفقات العامة والإيرادات اللازمة لتغطيتها ، مما يدفع الحكومة إلى البحث عن مصادر للإيرادات، كالاقتراض لتغطية ذلك العجز .
٤ـ تُعتبر التنمية المستدامة فكرة متكاملة ترمي إلى تحقيق أهداف معينة، تتمثل في تحقيق التوازن الاقتصادي، والاستقرار الاجتماعي، والمحافظة على البيئة، بالشكل الذي يمثل ضماناً لتلبية احتياجات الأفراد من الجيل الحالي دون ان يمس ذلك حقوق جيل المستقبل. ولكن يصطدم ذلك بعقبة تتمثل في اعتماد الدولة على الايرادات النفطية بالدرجة الاساس، التي تتسم اسعاره بالتقلبات المستمرة.
٥ـ يسهم الفساد المالي والإداري بشكل كبير في ضياع وتبديد وهدر المال العام، وتناقص الإيرادات الحكومية، وحرمان الخزينة العامة من مواردها ، مما يقود في نهاية الأمر إلى حدوث العجز في الموازنة العامة ، وعدم قدرة الإيرادات المتاحة على مواكبة الانفاق العام.
٦ـ للتهرب الضريبي آثاراً سلبية على الحصيلة الضريبية، إذ يترتب على سلوك بعض المكلفين الطرق الاحتيالية بغية التنصل من دفع الضرائب المستحقة بذمتهم إلى الإدارة الضريبية، ضرراً يلحق بالخزينة العامة للدولة، وحرمانها من مورداً مهم تعتمد عليه الحكومة في تمويل الموازنة العامة للدولة.
٧ـ قد يلجأ بعض المكلفين إلى التخلص من الالتزام الضريبي بطريق مشروع، من خلال استغلال الثغرات والاغفال في التشريع الضريبي من دون أي مخالفة للقوانين والتعليمات، كأن يمتنع الفرد عن ممارسة النشاطات التي تفرض عليها ضريبة، أو إخفاء البعض نشاطاتهم، ودخولهم الحقيقية عن رقابة السلطات الضريبية، مما يترتب علية فقدان جزء كبير من الإيرادات الضريبية، مما يؤثر بشكل سلبي على الحصيلة الضريبية للدولة، ويحرم الخزينة العامة من مواردها الأساسية.
٨ـ يعد النفط المصدر الرئيس للإيرادات العامة التي تمول الموازنة العامة ، إذ ترتبط معدلات تلك الإيرادات بسوق النفط العالمي التي تكون عرضه للأزمات ،مما يترتب على ذلك تدني حجم تلك الايرادات التي يعتمد عليها الاقتصاد العراقي، فتتأثر الموازنة العامة، وتصاب بالعجز ، كون أن الأخيرة تعتمد بشكل كبير على الايرادات المتأتية من تصدير النفط، ومنتجاته إلى الاسواق الخارجية .
٩ـ تدني مساهمة القطاع الخاص في عملية التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية، ودعم الاقتصاد الوطني.
١٠ـ بالرغم من الخطط والإجراءات التي اتخذتها الحكومة والبنك المركزي العراقي في مجال التنمية المستدامة ، من أجل معالجة التغييرات المناخية والحفاظ

على البيئة من التلوث، والسعي للتحول نحو بيئة نظيفة مستدامة ، إلا أننا عند الرجوع إلى الواقع العملي، لا نجد تنفيذ لتلك الخطط بشكل ملموس ، فما زالت البيئة في قبضة التلوث ، وتعاني البنى التحتية للقطاعات الانتاجية من اهمال واضح ، كما نلاحظ تجريف التربة والصيد الجائر وقطع الأشجار والانبعاثات السامة للمعامل الصناعية .

ثانياً: التوصيات

١ـ ضرورة تبني الحكومة لسياسة صارمة في معالجة عجز الموازنة العامة، وهذا لا يتحقق إلا بتكاتف الجهود في القضاء على جميع الأسباب التي تؤدي إلى ضياع واستنزاف موارد الخزينة العامة .

٢ـ ينبغي على الحكومة أتباع سياسة حكيمة لتقليل مستويات العجز في الموازنة العامة ، من خلال ضغط النفقات الجارية، وتجنب اللجوء إلى الاقتراض الخارجي ، لما تشكله تلك الديون من عبء يثقل كاهل الاجيال المقبلة التي ستتحمل مسؤولية تسديدها مع فوائدها.

٢ـ بذل العناية اللازمة بقطاع التعليم ، كونه الاساس الذي تنطلق منه المجتمعات ، من خلال الاهتمام بإنشاء المدارس وترميم البنايات المتهالكة منها ، ودعم الانشطة الطلابية، ودعم المعلم واعلاء شأنه، مما يعظم من دوره في تنشئة الافراد .

٣ـ الاهتمام بالأرياف وتوفير الخدمات اللازمة لهم، كالمدارس والمستشفيات والمراكز الصحية ، من اجل الحد من هجرتهم الى المدينة وتركيزهم فيها، مما يلقي ثقلاً على الحكومة في توفير الخدمات اللازمة لهم .

٤ـ دعم القطاع الخاص وتمويل المشاريع والانشطة البسيطة، من خلال توفير القروض والتسهيلات المالية للقضاء على البطالة والفقر والجوع .

٥ـ يقع على عاتق المشرع الضريبي الالتفات للثغرات والأغفال والنقص الحاصل في بعض النصوص الضريبية التي يستفيد منها بعض المكلفين ، بغية تجنب دفع الضرائب. كما ينبغي على المشرع فرض ضرائب جديدة على الارباح المتولدة لصناع المحتوى، والمؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي ، مما يدر على الخزينة العامة مصدراً جديداً للإيرادات العامة.

٦ـ انشاء صناديق مالية خاصة للتنمية المستدامة، ودعم برامجها، كالمشاريع البحثية والعلمية والابتكارات والاختراعات التي من شأنها تطوير البيئة، ودعم الطبقات الهشة في المجتمع .

٧ـ عدم الاعتماد على الإيرادات النفطية كمصدر رئيس للإيرادات العامة ، كون اسعاره مرتبطة بأسعار الاسواق العالمية التي تتأثر بالأزمات والظروف الطارئة

التي تؤدي إلى انخفاض اسعاره ، مما ينعكس سلباً على حصيلة الإيرادات، ويزيد من فجوة العجز في الموازنة العامة .
٨ـ تنويع مصادر الإيرادات العامة، من خلال التوجه إلى دعم القطاعات الانتاجية، كالقطاع الصناعي والزراعي ، وتشجيع الصناعات الوطنية المختلفة، من أجل تصديرها إلى الخارج ، مما ينعش الخزينة العامة بالإيرادات.
٩ـ تشديد الرقابة على المال العام ، من خلال لجان رقابية متخصصة مهمتها التحقق من كيفية صرف مؤسسات الدولة للاعتمادات المخصصة لها في الموازنة العامة ، والتأكد من ان الصرف تم وفق الضوابط ، مما يحد من الاسراف والتبذير وتبديد الاموال العامة ، وبالتالي القضاء على الفساد الذي يعد من أهم الأسباب التي تؤدي إلى العجز في الموازنة العامة، وعرقلة تحقيق اهداف التنمية المستدامة في شتى مجالات الحياة . كما ينبغي على الحكومة تبني المبادئ الحديثة في الموازنة العامة ، كالشفافية والمصداقية بالشكل الذي يمكن الجمهور من الاطلاع على البيانات المتعلقة بالسياسة المالية للحكومة، ومراقبة جميع المراحل التي تمر بها موازنة الدولة.
١٠ـ ينبغي على الحكومة وضع استراتيجية شاملة ومتكاملة هدفها الحفاظ على المناخ ، بحيث يكون خالياً من انبعاث غاز ثاني اوكسيد الكربون إلى أقصى حد ممكن. والتوجه إلى استخدام وسائل النقل من سكك حديدية وسيارات تستهلك الطاقة النظيفة ، والحد من التلوث الناتج من القطاع الصناعي، من خلال جعل العمليات الصناعية التي تجري في المعامل تتم بصورة أمنة ومستدامة ، وفرض الضرائب على المنتجات الأجنبية عالية الكربون.
١١ـ على الحكومة تطبيق سياسة صارمة في المحافظة على البيئة المائية ، وحمايتها من التلوث ، من خلال الحد من رمي المخلفات والملوثات والنفايات من السفن والطائرات أو المعامل الصناعية في البيئة المائية ، والتوجه إلى الاهتمام بتنمية الموارد المائية، كالثروة السمكية، ومنع الصيد الجائر الذي يترتب عليه نضوب تلك الثروات. ولا يتحقق ذلك من دون وجود قانون صارم تضعه السلطة المختصة، تحدد فيه الجزاء الذي يفرض على المخالفين لأحكام القانون.
١٢ـ على الحكومة وضع الحلول اللازمة والعاجلة لمعالجة أزمة السكن ، والحد من تحويل الأراضي الزراعية إلى مناطق سكنية ، وفرض الجزاء الرادع، للحد من تلك الظاهرة التي يترتب عليها انهيار للقطاع الزراعي ، وآثاراً سلبية تلحق الاقتصاد الوطني، والتنمية المستدامة في عموم العراق.
١٣ـ التوجه الحكومي نحو الاهتمام بمصادر الطاقة المتجددة النظيفة التي تحافظ على البيئة من التلوث والانبعاثات السامة ، كطاقة الشمس والرياح والغاز والمياه ،

من خلال الاستعانة بها في توليد الطاقة دون احداث ضرر في البيئة ، عن طريق تخصيص جزء من موارد الخزينة العامة، ورصدها من أجل بيئة نظيفة صحية مستدامة. كما يتوجب على البنك المركزي العراقي بذل جهود مضاعفة وعناية أكبر في الاهتمام بالبيئة، من خلال زيادة دعمه المالي، وتوفير الموارد المالية للجمهور، كالسندات الخضراء ، للقيام بالمشاريع الاستثمارية الصديقة للبيئة.

١٤- ينبغي على الحكومة الاهتمام بالاستثمار في السندات الخضراء، ورفع مستويات الائتمان، بغية جذب المستثمرين، من خلال معالجة العجز في الموازنة العامة، وتشجيعهم للاستثمار في مشاريع قليلة الانبعاث وصديقة للبيئة ، كالاستثمار في مشروعات الطاقة المتجددة .

المصادر

اولاً : الكتب

I - أحمد خلف حسين الدخيل : صناديق الثروة السيادية بين مثالية الطرح ومتطلبات الحكم الرشيد ، الذاكرة للنشر والتوزيع ، العراق ، بغداد ، بلا تاريخ نشر.

II - ايوب أنور حمد : البيئة والتنمية المستدامة (تحليل العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة مع إشارة خاصة لمحافظة اربيل) ، ط١ ، التغيير للنشر والاعلان ، ٢٠٠٦ .

III- سعيد خصاونة ، علم المالية العامة والتشريع الضريبي ، ط١ ، دار وائل للنشر ، ٢٠١٠ .

IV - رمزي زكي: الصراع الفكري والاجتماعي حول الموازنة العامة في العالم الثالث ، ط١، سينا للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٢ .

V- عصام بشور ، المالية العامة والتشريع المالي ، ط٢ ، منشورات جامعة دمشق ، ١٩٧٧ - ١٠٧٨ .

VI- عبد الرحمن محمد عبد الرحمن: التنمية البشرية ومعوقات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ، ٢٠٠٧ .

VII- صفوت عبد السلام عوض الله: الاقتصاد السري (دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه) ، دار النهضة العربية، القاهرة ، 2002 .

VIII- طاهر الجنابي: علم المالية العامة والتشريع المالي، العاتك لصناعة الكتب، القاهرة ، مصر، ٢٠٠٧.

VIII- نبيل الروبي : نظرية التضخم ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٧٣ .

IX - محمد عبد القادر عطية : قضايا اقتصادية معاصرة ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥.

X- نوزاد عبد الرحمن إلهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي : المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، ط١، دار المناهج، الاردن ،٢٠٠٦ .

ثانياً: البحوث

I - أحمد عمر الراوي ، ريادة الأعمال وامكانيات تحقيق التنمية المستدامة في العراق ، مجلة كلية المنصور الجامعة ، العدد ٣٩ ، ٢٠٢٣ ، بغداد .

II - أحمد هاشم الصقال : متطلبات التنمية المستدامة في العراق (دور إدارة الموارد في تحقيق التنمية المستدامة) ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك ، ٢٠١٤.

III- إسراء عبد فرحان وأخرون : عجز موازنة العراق الاتحادية (الأسباب والمعالجات للمدة من ٢٠٠٤ - ٢٠١٩)، مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الإنسانية ، المجلد الثاني ، العدد الأول ، ٢٠٢١ .
IV- حاتم كريم أحمد ، عبد الرزاق حمد حسين : واقع إيرادات الموازنة العامة الاتحادية العراقية في ظل جائحة كورونا ، بحث منشور في المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة الحادية والعشرون ، العدد ٨٧، ايلول ، ٢٠٢٣.
V- حسين أحمد الدخيل : التنمية البشرية المستدامة وبناء مجتمع المعرفة ، مجلة جامعة أهل البيت ، المجلد ١ ، العدد ١٦ ، جامعة أهل البيت ، ٢٠٢٤.
VI- زهير الحسني : توظيف الموازنة العامة لسنة ٢٠١٩ في تحقيق التنمية المستدامة في العراق ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد ٥٩ ، السنة ٢٠٢٠ ، بغداد .
VII- عبد الله حمد الدباش ، ميسون مجيد الناصر : دراسة اقتصادية لبعض العوامل المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العراقية (٢٠٠٣ - ٢٠١٦) ، مجلة جامعة جيهان - أربيل العلمية ، العدد الثاني ، الجزء C، ايلول ٢٠١٨ .
VIII- عبد الكريم جابر العيساوي ، محمد منعم الأسدي : عجز الموازنة العامة (العراق أنموذجاً) ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، العراق ، بغداد ، العدد ٥١ ، السنة الرابعة عشر ، ٢٠١٦ .
IX - عقيل مكي كاظم : التهرب الضريبي وآثاره المترتبة في التنمية الاقتصادية في العراق وأسبابه ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة السابعة عشر ، العدد ٦٢، ٢٠١٩ .
X - علي عبد الله حسين : أثر تطور النفقات العامة في العراق على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للمدة (٢٠٠٦ - ٢٠٢٠) ، مجلة آداب الكوفة ، العدد ٥٦ ، ج٣ ، حزيران ٢٠٢٣ .
XI- علي فريد عبد الكريم : تقلبات الإيرادات الحكومية وتأثيرها في القطاع المصرفي العراقي ، مجلة الدراسات النقدية والمالية ، البنك المركزي العراق ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، العدد العاشر ، شباط ٢٠٢٢.
XII- لبنان هاتف الشامي ، اسراء علاء الدين نوري : واقع التنمية المستدامة في العراق (المعوقات والتحديات واستراتيجيات التطوير ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الثامن ، ٢٠١٩ .
XIII- كرار مكي سلمان ، حسين جواد حمود : عجز الموازنة العراقية وسبل علاجها ، مجلة وارث العلمية ، المجلد الخامس ، عدد خاص ، مايو ٢٠٢٣ ، كربلاء.
XIV- محمود صالح عطية : اسباب زيادة الانفاق العام بين الفكر التقليدي والفكر الحديث مع الاشارة الى العراق ، مجلة جامعة ديالى ،العدد الخمسون ،٢٠١١.
XV- نور عدنان داخل سعيد : مدى تطبيق المبادئ الحديثة للموازنة العامة للدولة في العراق ، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ،جامعة الامام جعفر الصادق (ع)، العدد الرابع ، الجزء الرابع ، تشرين الثاني ٢٠٢٤ ، بغداد .
XVI- هلال ادريس الحيالي وآخرون : التنمية المستدامة والحكم الصالح ، مجلة دراسات اقليمية ، العدد ٢٤ ، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، ٢٠١١ .
XVII- يوسف دولاب : دور الموازنة العامة في تحقيق التنمية المستدامة ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، كلية الاسراء ، المجلد العاشر ، العدد ٣٢ ، ٢٠١٦ .
XVIII- نبأ احمد مهدي الحسناوي : تأثير الإنفاق العام على القطاع الصحي في تعزيز مؤشرات الرفاهية الاقتصادية / دراسة لحالة العراق ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، ٢٠٢٤

ثالثاً: المصادر الالكترونية

I ـ فلاح خلف علي ، نور شدهان عداي : تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والنمو الاقتصادي في ضوء مرتكزات الاصلاح الاقتصادي في العراق ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، عدد خاص لوقائع المؤتمر العلمي الدولي السادس لسنة ٢٠٢٣ ، متاح على شبكة المعلومات الدولية على الموقع الالكتروني https://ecournal.uomustansiriyah.edu.iq ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٤/٢١.

II ـ حسن لطيف كامل الزبيدي ، زياد طارق حسين ، د. زينة اكرم عبد اللطيف : تقدير الفقر في العراق في ظل تداعيات الازمة المركبة (كورونا وانخفاض اسعار النفط) ، متاح على الموقع الالكتروني على الرابط https://iqforum.mop.gov.iq، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/١/١٢.

III- محمد فتحي عبد الغني : تطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده ونتائجه في مصر ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، متاح على شبكة المعلومات الدولية على الموقع الالكتروني https://jsec.journals.ekb.eg/article ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٤/٢٤.

IV- مناف مرزة نعمة ، رافد حسين حميد : قراءة تحليلية للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة في العراق (٢٠٠٥ ـ ٢٠٢٠) ، متاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الموقع الالكترونيhttps://repository.qu.edu.iq ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٤/٢٧.

V ـ الاستراتيجية الوطنية لحماية وتحسين البيئة في جمهورية العراق (٢٠٢٤ ـ ٢٠٣٠) ، وزارة البيئة ، منشور على الموقع الالكتروني https://www.undp.org ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٤/٢٥.

VI- البنك المركزي العراقي متاح على الموقع الالكتروني على الرابط https://cbi.iq/news/view/2029 ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٤/٢٤.

رابعاً: المصادر الاجنبية

I) Andrew.B & Ben.S. Bernanke: Macroeconomics, Published By Dorling Kindersley (India), Fifth Edition,2009 .

II)Jacqueline Murray Brux: Economic Issues And Policy, South – Western Cengage Learning, Fifth Edition, ،٢٠١١ .